مقدمة

الاقتصاد يتحدد بالتنمية ، والتنمية تتحدد بالنمو والتطوير التقنى ، وهذا راجع إلى بيئة المجتمعات ، وبيئة أى مجتمع تتحدد بمدى قابليتها للتطوير داخليا وخارجيا ، ومدى تأثرها وتأثيرها بالتقدم .

وعلى ضوء ذلك فإن تنمية المجتمع ترجع أولاً وأخيراً إلى البيئة التى يعيش بداخلها .

ولذلك فإن حالة البيئة تتحدد نتيجة للحالة السابقة ، وهذه الحالات هى مدى اكتشافات الإنسان ، ومدى تنميته وتقدمه فى جميع علوم المعرفة واستخداماته لموارد البيئة .

هذه الاكتشافات والتنمية تكون سببا للحالات التالية من اكتشافات تقدمية تقيد الإنسان ، وتجعله يتعرف كل موقع من مواقع المعرفة فى البيئة والطبيعة ، تجعله يتأثر ويؤثر فيها .

ونتيجة لذلك تتجمع لديه المعلومات والبيانات التى تخضع للتحليل ، هذا التحليل يجعله أمام علمه بكل شئ مؤكد ، ويجعل الماضى والحاضر أمام نصب عينيه يترقب جميع العوامل سواء كانت مناخية أو حفرية أو علمية خاضعة للتحليل .

إن إنسان هذا القرن فى أزمة مع البيئة التى يعيش ويمارس نشاطه الاجتماعى والثقافى فيها ـ ويستفيد بمواردها وثرواتها المتجددة وغير المتجددة لتحقيق رضائه وتقدمه ورفع مستوى رفاهيته .

وتتكون البيئة من عنصرين اساسيين : ـ

الأول : عنصر طبيعى يتمثل فى مجموع العناصر الطبيعية التى لا دخل للإنسان فى وجودها على سطح الكرة الأرضية ، ويشمل هذا العنصر الماء والهواء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات وتفاعلاتها الكلية من دورات الرياح ودورة الحياة .

كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة كالزراعة والمصايد والغابات . . الخ ، وغير المتجددة كالمعادن والبترول .

الثانى : العنصر الصناعى أو المستحدث ويشمل العوامل الاجتماعية حيث تبرز

النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية التى وضعها الإنسان لينظم بها حياته ويدير من خلالها نشاطه وعلاقته الاجتماعية بمجموعة العناصر التى يتكون منها الوسط الطبيعى ، ويدخل ضمن هذا العنصر الأدوات والوسائل التى ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة ، وكل ما انشأه فى الوسط الحيوى من مدن وطرق ومصانع ومطارات ومواصلات ، أى كافة أنشطة الإنسان فى البيئة .

(١) طبيعة مشكلة التلوث

لقد بدأت أزمة الإنسان مع بيئته فى الظهور عندما اختل التوازن الدقيق بين هذين العنصرين ، أى عندما أصبح العنصر الأول من عناصر البيئة يعانى من تدخلات الإنسان التعسفية واستغلاله غير المنضبط ، ولم يعد قادراً على استيعاب التلوث الذى أحدثه امتصاص النفايات والفضلات التى خلفها .

ولتفهم الدور الرئيسى لقضايا البيئة فى السياق الاقتصادى والاجتماعى وتسهيل التعرض لهذه القضايا عن طريق إظهار القضايا الاجتماعية والاقتصادية من ناحية وقضايا البيئة من ناحية أخرى ، لابد أن يكون لكل منهما تأثير على الآخر ، والغرض من ذلك هو عرض المشاكل الاقتصادية المسببة للتدمير البيئى التى تكون سببا فى عدم تحقيق الإصلاح الهيكلى والاقتصادى . وتعتبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات صلة ناشئة عن الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية : تؤثر فى البيئة ـــــ وتتأثر بالبيئة ـــــ ولا تستمر إلا من خلال الاستخدام المناسب للمكونات البيئية وبصفة خاصة الموارد الطبيعية .

ومن هذه التنمية نشأت مشاكل عديدة ناتجة عن زيادة عدد السكان والإنتاج المتزايد ونخص من هذه المشاكل مشكلة الفضلات المتخلفة عن العمليات الصناعية والتعدينية والحرفية والتجارية وكذلك فضلات المنازل والمستشفيات والنفايات الإشعاعية ، والتى أصبحت تسبب مشكلة لمعظم بلدان العالم خاصة الدول الصناعية ، نظراً لتزايد حجم ووزن هذه النفايات .

ونتيجة للتفاعلات القائمة بين الإنسان والبيئة وحالة عدم التوازن التى نشأت ، اهتمت معظم دول العالم بالنهوض لحماية البيئة وتحسين نوعيتها وصيانة مواردها الطبيعية ، وعقد أول مؤتمر لحماية البيئة تحت إشراف الأمم المتحدة عام ١٩٧٢

بمدينة استكهولم ، وشهدت سنوات ما بعد المؤتمر الأول للبيئة اهتماما متزايدا بموضوعات حماية البيئة ، ولهذا الغرض أنشئت وزارات أو هيئات أو وكالات للنهوض بالبيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية ، كما سن العديد من التشريعات والقرارات بقصد خلق إطار قانونى وتنظيمى لعمليات الحماية ، وتزويد الهيئات والوزارات المعنية بالسلطات والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

وقد حرصت الدول على النهوض بالتعاون الدولى فى هذا المجال سواء كان ذلك من خلال التعاون الثنائى أو الجماعى ، أو من خلال المنظمات والهيئات الدولية العالمية ، ولذلك أبرمت العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى تضع وتنظم الأسس والإجراءات والواجبات فى مجال حماية البيئة بصفة عامة .

لقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة ثورة كيماوية بكل ما تعنيه الكلمة ؛ فقد تمخض التقدم التقنى عن إنتاج وإدخال عدد كبير من المواد الكيماوية ، ووجدت هذه المواد طريقها للأسواق .

وقد بلغت أعداد هذه المواد ٥ ملايين مادة يستخدم منها حاليا حوالى ٧٠ ألف مادة ويتزايد سنويا عدد هذه المواد المستخدمة فى الجوانب المختلفة لحياة الإنسان .

ومما لا شك فيه أن إنتاج هذه المواد واستخدامها فى الأغراض المنزلية والصناعية والعلاج والطب ومكافحة الأمراض قد أسهم فى رفع مستوى الحياة والرفاهية لبنى البشر ، وهذا يعتبر من العوامل الإيجابية إلا أنه يعتبر أيضا عاملا سلبيا وذلك لتراكم الفوارغ والفضلات وتفاقم المشكلة لعدم وجود أسلوب علمى للتخلص من هذه النفايات .

وتعتبر مصر جزءاً من هذا العالم تتأثر وتؤثر فى هذه المشاكل . وقد عقد بها العديد من المؤتمرات لمناقشة وسن قوانين لحماية البيئة وإنشاء جهاز برئاسة الوزراء للإشراف على البيئة والحد من :

- تلوث الحياة البرية
- تلوث الهواء .
- تلوث الحياة البحرية
- تلوث الماء .
- التلوث من الفضلات والنفايات .
- التلوث والصحة العامة .

ويعتبر أول قانون للحماية من التلوث هو قانون ٤٨ لسنة ٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية .

وقد عقدت أيضا مؤتمرات ، منها : المؤتمر الإقليمى الأول لحماية بيئة القاهرة من التلوث وقد نودى أيضا فى الاحتفال بيوم البيئة العالمية بعمل خطة قومية لحماية البيئة من كافة أنواع التلوث .

(٢) بعض الظواهر والمؤشرات الدالة على وجود مشكلة القمامة :

ومن الظواهر والمؤشرات الدالة على تفاقم مشكلة القمامة فى مصر هى أنها أصبحت تشغل مساحات كبيرة من الأراضى خاصة فى المدن الكبيرة كمدينة القاهرة مما ترتب عليه عدم إمكانية استخدام هذه المساحات فى أى أغراض من الأغراض المختلفة لاستخدام الأراضى أو استصلاحها .

- أدى وجود القمامة أيضا على سطح الأرض إلى تلوث الهواء والتربة وتصاعد الروائح الكريهة نظراً لخصائصها الكيميائية والفيزيائية ، كما ترتب عنها انتشار الحشرات والأوبئة .

- كما نعتبر القمامة من مظاهر عدم النظافة العامة ، وإخلالاً بالناحية الجمالية للمدن والوسط الطبيعى للبيئة .

- من ناحية أخرى ينتج من ترميد أو حرق القمامة لإنقاص احجامها أن تتصاعد الغازات الملوثة للهواء وبعض المواد السامة ، وهذا يسبب أضراراً جسيمة على صحة الإنسان والحيوان والبيئة .

- أيضا ينتج من دفن القمامة أو إلقائها فى باطن الأرض أو الأنهار أو البحار أو البحيرات تلوث المياه .

- وظاهرة أخرى أن القصور فى التداول أو الإدارة السليمة للقمامة والمتمثل فى التجميع والتصنيف والنقل والمعالجة والتخلص منها له أثر كبير فى تفاقم المشكلة .

- ولا يفوتنا أن هناك ظاهرة زيادة عدد السكان ، والهجرة من الريف إلى الحضر ، وهو عامل أساسى فى تزايد حجم ووزن القمامة يوماً بعد يوم .

وعلى ضوء ما سبق سوف يستعرض كتاب « الاقتصاد والبيئة » فى الباب الأول لمحة

تاريخية للفكر العلمى والبيئة ، وأثر الفكر العلمى فى إهماله الاهتمام بالبيئة ؛ مما كان سبباً فى إهدار حقوق البيئة . ثم يستعرض فى الفصل الثانى مفهوم ومداخل البعد البيئى فى اقتصاديات المشروعات ، ويليه الفصل الثالث الذى يتعرض فيه للتوازن البيئى وأثر اتزان البيئة على مستقبل الجنس البشرى .

ويتعرض كتاب الاقتصاد والبيئة فى الباب الثانى لتعريف بالبيئة ، وأزمة الإنسان مع البيئة ومفهوم البيئة من وجهة نظر مختلف العلماء .

ويشمل الباب الثالث : مصادر التلوث البيئى وأنواع التلوث من القمامة ، ثم يتعرض إلى مكونات البيئة والتلوث ووسائل التحكم فى الباب الرابع ، ويشمل تلوث الهواء ، وتلوث المحيط المائى ، وتلوث التربة ثم يختتم بمشكلة التلوث الصناعى الناجم عن المخلفات الصناعية والحجم الأمثل للتلوث الصناعى .

ويتعرض الباب الخامس إلى بعض التشريعات ، التى صدرت فى الدول المتقدمة وفى مصر ؛ لحماية البيئة من التلوث من النفايات ، ويشمل تحليل مقارن لعناصر الحماية القانونية من النفايات فى ضوء التشريعات المصرية والأجنبية .

وفى الباب السادس اشتمل على الجوانب الاقتصادية لمشكل التلوث ، والآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية لمكافحة تلوث البيئة ، أما الباب السابع تعرض للأضرار التى تهدر صحة الإنسان والحيوان والنبات . ويعرض الباب الثامن مشكلة التلوث من القمامة وبعض الاتجاهات والأساليب العلمية لحلها . واختتم الكتاب فى الباب التاسع بهيكل تنظيمى مقترح لحل مشكلة التلوث سن القمامة .

وأخيراً أدعو الله عز وجل أن يكون هذا العمل

مفيداً وجديدا لخدمة مجتمعنا ومصرنا العزيزة

ونسأل الله أن ينفعنا بما علمنا ، ويعلمنا

ما ينفعنا ويزيدنا علما .

وفقنا الله لما فيه الخير .

المؤلف

دكتور / محمد على سيد إمبابي